

واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية والتحديات التي تواجهها

أ.د. أمل اسمر زيون الساعدي

Amel.zaboon@qu.edu.iq

الباحث: نوار قصي مهدي الياسري

nnwar763@gmail.com

الملخص:

تعد التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي شهدت تطوراً كبيراً بعد الازمة المالية التي ضربت القطاع المالي في عام ٢٠٠٨ ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقاً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث يتم من خلالها استحداث آليات مبتكرة تسهم في تحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية والمصرفية، وقد تنامي دورها في تقديم الخدمات المالية في العديد من الدول العربية في ظل ما تقدمه من حلول واعدته تمكن الفئات غير المخدومة مالياً وعلى رأس هذه الفئات الشباب والمرأة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمناطق النائية من خلال النفاذ السلس وبتكلفه ميسره لتلك الخدمات المالية.

ويهدف البحث الى معرفه واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية والتحديات التي تواجه تطبيقها ومن اجل الوصول الى اهداف البحث فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل المؤشرات ذات العلاقة بالاعتماد على المصادر والمعلومات المتوفرة بهذا الخصوص من قبل الجهات الرسمية والأكاديمية. وقد توصل الباحث إلى أن تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية مازال دون المستوى المطلوب بسبب العديد من التحديات التي تواجه هذه البلدان في تطبيقها.

Abstract:

Financial technology is one of the modern concepts that witnessed a great development after the financial crisis that struck the financial sector in 2008. This concept is closely related to information and communication technology, through which innovative mechanisms are developed that contribute to improving the systems and operations of the financial and banking services sector. Providing financial services in many Arab countries under what It offers promising solutions that enable financially underserved groups, especially youth, women, small and medium enterprises, and remote areas, through smooth access and affordable costs to those financial services.

The research aims to know the reality of financial technology in Arab countries and the challenges facing its application

In order to reach the objectives of the research, the researcher used the descriptive analytical approach to study and analyze relevant indicators based on the sources and information available in this regard by official and academic authorities.

The researcher concluded that the application of financial technology in Arab countries is still below the required level due to the many challenges facing these countries in applying it.

المقدمة

لقد تسارعت صناعات التقنيات المالية الحديثة خلال الاعوام الاخيرة، وذلك لما تقدمه تلك التقنيات من خدمات مالية رقمية ذات جهد وكلف أقل مما كانت عليه، فضلاً عن إن تلك التقنيات صممت بشكل يتناسب مع جميع احتياجات شرائح المجتمع المختلفة ، لذا توجهت جميع الدول ومنها الدول العربية بصورة خاصة للارتقاء بالتكنولوجيا المالية وتوفير الدعم سعيًا منها لتحقيق التحول المالي الرقمي وتعزيزاً للشمول والاستقرار الماليين.

هدف البحث: يهدف البحث الى

١- دراسة وتحليل واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية من حيث الاستثمارات الموجهة نحو القطاع المالي وعدد الشركات التي عمل في مجال التكنولوجيا المالية.

٢- معرفة أهم التحديات التي تواجه تطوير التكنولوجيا المالية في البلدان العربية.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الجدل الفكري لواقع التكنولوجيا المالية وإمكانية رفع مستوى تطبيقها في البلدان العربية في ظل التطورات السريعة للتكنولوجيا المالية في العالم والتحديات التي تواجه تطبيقها في هذه الدول ، ويمكن بيان مشكلة البحث من خلال أثار التساؤل الآتي:

هل ان تطبيق التكنولوجيا المالية في البلدان العربية كان بالمستوى الذي يتماشى مع التطور الحاصل في هذا القطاع على مستوى العالم؟ وماهي أبرز التحديات التي تواجه هذه البلدان في تبني هذا النوع من التكنولوجيا ؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ((إن البلدان العربية بالرغم من توجهها نحو تطوير قطاعها المالي من خلال تبني منتجات التكنولوجيا المالية لتحسين نوعية الخدمات المالية المقدمة وتسهيل الوصول إليها، الا انها لم تزل دون المستوى المطلوب وذلك نتيجة لوجود العديد من التحديات التي تواجه تطبيقها في هذه البلدان))

أولاً: مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها

١- مفهوم التكنولوجيا المالية: يعد مفهوم التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي شهت تطوراً كبيراً بعد الأزمة المالية التي ضربت القطاع المالي في عام 2008 ويرتبط هذا المفهوم ارتباط وثيق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تمثل آليات مبتكرة لتحسين أنظمة وعمليات قطاع الخدمات المالية المصرفية المتقدمة مثل خدمات الدفع الإلكترونية وتحويل الأموال وتسهيل عمليات الاقتراض والادخار وما تسهم به من تقديم منتجات مبتكرة تدعم المستفيدين من الخدمات المالية (الشركات وأصحاب الأعمال ولأفراد) لإدارة عملياتهم المالية وبشكل أفضل وخاصة بعد انتشار استخدام الهواتف الذكية والأنترنت بشكل متزايد (حرفوش سعيدة، 2019، 724).

وقد وردت عدة تعاريف بخصوص هذا المفهوم فقد عرفها معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن بأنها عبارة عن "الإختراعات والإبتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، وتشمل البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك والتي تتضمن المعاملات مع الزبائن والخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحساب نسب الفوائد والأرباح المتوقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية (عياش زهير، 2021، 306)، وتعرفها لجنة بازل للرقابة المصرفية على إنها أي تكنولوجيا أو إبتكار مالي ينتج عنه نموذج أعمال أو عملية أو منتج جديد له تأثير على الأسواق والمؤسسات المالية.

وعرفت أيضاً بأنها رصيد المعرفة الذي يسمح بإدخال آليات ومعدات وعمليات وخدمات معرفية أو تأمينية جديدة ومحسنة (زواويد الزهاوي، 2018، 64).

ونخلص من ذلك في أن التكنولوجيا هي كل إختراع أو إبتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي وتحسين نوعية الخدمات وتسهيل الوصول إليها وتخفيض تكاليفها

٢- أهمية التكنولوجيا المالية:

وتكمن أهمية التكنولوجيا المالية بقدرتها الحقيقية على تغيير الخدمات المالية وجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية وإتاحة الشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي من جهة، ومن جهة أخرى فإن سرعة التطور في خدمات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة تؤدي الى الحلول المالية المبتكرة التي تحاكي ما تقدمه القطاعات المصرفية وتقوم بتبسيط العمليات المصرفية (تبنينة خيرية، غليوش ابتسام، 2018، 39).

وتتلخص أهمية إبتكارات التكنولوجيا المالية بما يأتي:

1- تغطي مجموعة كبيرة من الخدمات المالية مثل عمليات التحويل الجماعي وحلول الدفع عبر الهاتف والتحويلات المالية الدولية ، وأدوات ادارة المحافظ الاستثمارية بالإنترنت والتي عززت المصارف التقليدية عن تقديمها لعدد كبير من المتعاملين.

2- تعمل على تغيير هيكل الخدمات المالية بشكل عام، ومنهجية وآليات تقديم الخدمات المصرفية للزبائن بشكل خاص مما يجعلها أسرع وأرخص وأكثر أمناً وشفافية.

3- تساعد في تحسين جودة ونوعية الخدمات المالية المقدمة وإتاحتها في أي مكان اذ يتم التركيز على تقييم الخدمات المالية وتسليمها للزبائن وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لاستهلاك تلك الخدمات.

4- تسهم في تحقيق ميزه تنافسية للمؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية فكلما كانت هذه المؤسسات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية زادت قدرتها على المنافسة بالمستويين الإقليمي والدولي (عبد الرضا مصطفى، 2020، 153).

ثانياً: تحليل واقع التكنولوجيا المالية في البلدان العربية

١- حجم الاستثمارات للتكنولوجيا المالية في الدول العربية:

في ظل التطور التكنولوجي السريع وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاستخدام الكبير للوسائط الالكترونية، زاد حجم اهتمام الدول العربية بالتكنولوجيا المالية الدول، واختلفت هذه الدول في ما بينها من حيث درجة استخدامها لهذه التكنولوجيا، تبعاً لحجم الاستثمارات التي وجهت لهذا القطاع ، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع الجدول (1) والشكل (1) الذي يبين حجم الاستثمار وعدد الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية، إذ يلاحظ ان حجم الاستثمار قد تراوح بين الارتفاع والانخفاض خلال المدة (2015 - 2019) اذ ارتفع من (١٨) مليون دولار في عام 2015 ليصل الى أعلى قيمة له في تلك المدة في عام 2017 وقد بلغت نحو (122) مليون دولار مما يعكس التطور الحاصل في البيئة الحاضنة لهذه الاستثمارات في العديد من الدول العربية والمستوى الجيد من الثقافة المالية ونوعاً من الاستقرار السياسي، كما إنها تعكس الوفرة في رأسمال الخاص، إذ إن عدداً أكبر من المستثمرين قد استثمروا في الشركات الناشئة لهذه الدول وهذا يعني إن حاضنات الاعمال والشركات الاستثمارية قد تركزت في قطاع التكنولوجيا المالية، اما في العامين (2018، 2019) فقد شهد الاستثمار في التكنولوجيا المالية انخفاضاً متتالياً إذ سجل في عام 2018 مبلغاً قدره (٤٤) مليون دولار، و(30) مليون دولار في عام 2019 ، وهذا يعني إن السنة الأخيرة قد سجلت نمواً سالباً قدره (-92) مليون دولار عما كان عليه في عام 2017، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجزء الأكبر من استثمار الشركات الناشئة في مجال

التكنولوجيا المالية كان يوجه نحو مجال الدفع والتحويلات وقد بلغ أعلى قيمه له في عام 2017 وكان نحو (62) مليون دولار، في حين بلغ أعلى استثمار في مجال إدارة الثروات نحو (11) مليون دولار للعام ذاته وهذا راجع للطلب على خدمات أفضل وبأسعار أفضل (Magnitt , 2019, 20-21).

وفي السياق ذاته يلاحظ ان الإمارات العربية المتحدة قد حصلت على المرتبة الأولى في حجم التمويل للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في عام 2020 وبنسبة بلغت نحو (59٪) تليها مصر بنسبة (19٪) بأجمالي تمويل بلغ نحو (659) مليون دولار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (جمهورية مصر (المساح سوزانا، 2021، 29)، وقد شهدت هذه الأخيرة (مصر) تطوراً ملحوظاً في حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية لها، إذ زاد حجم استثماراتها في هذا القطاع من (0.9) مليون دولار في عام 2017 ليصل الى (159) مليون دولار في عام 2021، وارتفع عدد الصفقات التي أبرمت من (3) صفقات في عام 2017 لتصل الى (32) صفقة في عام 2021 وبنسبة نمو مقدارها ثلاث اضعاف، فضلاً عن ارتفاع متوسط حجم الاستثمار لكل صفقه من تلك الصفقات ليصل الى (5) مليون دولار في عام 2021 مقابل (300) الف دولار في عام 2017 وبنسبة نمو مقداره (16) ضعف ولقد تم توجيه معظم تلك الاستثمارات نحو منصات اصحاب الاعمال (marketplace B2B) ثم تليها المدفوعات والتحويلات وبعدها الرواتب والمزايا مما يدل على التطور الحاصل في هذا المجال والنواتج عن السياسات التي اتخذتها مصر لغرض التحول نحو الاقتصاد الرقمي وكان اول خطواتها التوجه نحو تطوير التقنيات التكنولوجية المستخدمة في القطاع المالي من خلال العمل على تطوير نظم الدفع القومي وتحفيز وسائل الدفع الالكتروني (البنك المركزي، 2022، 16-22).

جدول (1) التطور في اجمالي الاستثمارات وعدد الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية للمدة (2015 – 2019)

السنوات	إجمالي الاستثمارات مليون دولار	الاستثمار الفعلي	الاستثمار الجريء	عدد الصفقات
2015	36	18	18	18
2016	23	18	5	28
2017	122	109	13	38
2018	44	42	2	46
2019	30	25	5	51

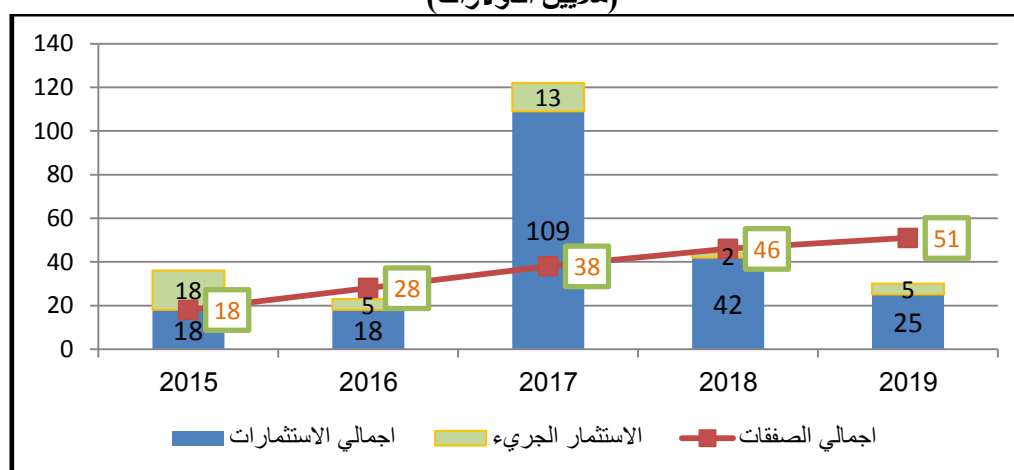
المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى : MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019

اما المملكة العربية السعودية فقد شهدت هي الاخرى ارتفاعاً ملحوظاً في عدد استثمارات رأس المال الجريء في قطاع التقنية المالية، إذ بلغ (16) استثمار لغاية آب 2021 وبقيمه اجماليه قدرها (2،157) مليون دولار، وتعد زياده ضخمة مقارنة بعام 2020 إذ كان مجمل الاستثمارات في رأس المال الجريء (7) استثمارات وبلغت قيمتها الإجمالية نحو (8،7) مليون دولار، وقد حقق الاستثمار في التقنيات المالية بين عامي (2017، 2021) نمواً سنوياً مركباً تجاوز (40 %) وهو اعلى من معدل النمو السنوي المركب لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي بلغ نحو (28،6 %) خلال نفس الفترة، ويحتل مجال المدفوعات النصيب الاكبر من هذه الاستثمارات وبنسبة تقارب (93%) من اجمالي قيمة الاستثمار في رأس المال الجريء ، والتي تشمل جميع

مجالات المدفوعات بما فيها خدمات نقاط البيع (pos) والمحافظ الإلكترونية وخدمات الدفع الاجل، ثم تليها منصات التمويل (البنك السعودي، 2021، 14-17).

في حين شهدت استثمارات التكنولوجيا المالية في الامارات العربية المتحدة نمواً بلغ نحو (64%) في عام 2020، إذ استحوذت على (47%) من صفقات تمويل التكنولوجيا المالية و (69%) من اجمالي تمويل التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وقد وصلت قيمه سوق التكنولوجيا المالية المحلية رقم قياسي بلغ (5.2) مليار دولار بحلول عام 2022، وتشكل الخدمات المصرفية وادارة الثروات والحوالات والمدفوعات الرقمية شريحة هامة لهذا القطاع في الامارات.

الشكل (1) اجمالي الاستثمارات الصفقات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة للمدة (2019 – 2015) (ملايين الدولارات)



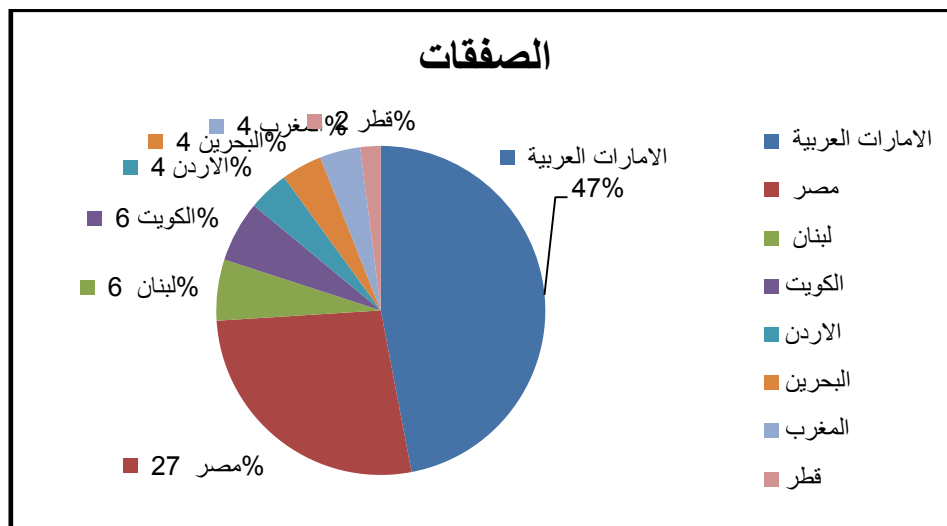
المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019).

أما بخصوص عدد الصفقات فيمكن أن نلاحظ من خلال الشكل أعلاه انها شهدت تزايداً مستمراً خلال المدة (2019 - 2015)، إذ ارتفعت من (18) صفقة في عام (2015) واستمرت بالتزايد حتى بلغت (51) صفقة خلال عام (2019).

كما نلاحظ ان دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية قد استحوذت على أغلب الصفقات في مجال التكنولوجيا المالية خلال عام 2019 إذ استحوذت على نسبة تصل حوالي الى (74%) من صفقات التكنولوجيا المالية، أما بالنسبة لدولة لبنان قد استحوذت على نسبة قدرها (6%) من تلك الصفقات، أما الاردن والمغرب فقد استحوذت كل منها على نسبة (4%) من تلك الصفقات، وجاءت دولة قطر بالمرتبة الأخيرة إذ استحوذت في العام 2019 على نسبة قدرها (2%) من صفقات التكنولوجيا المالية وكما هو واضح في الشكل (2). في حين استحوذت مصر على النسبة الأكبر من الصفقات في عام 2020 إذ بلغت نسبتها نحو (25%) وتليها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، في حين استحوذت الامارات على نسبة (26%) من صفقات التمويل قرابة (53%) من قيمة صفقات التمويل في عام 2021، وجاءت السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة (7,22%) من قيمة الصفقات وفي المرتبة الثالثة في نسبة عدد الصفقات التي بلغت (21%)، وحلت مصر ثالثه بنسبة قيمة الصفقات وبلغت (17,8%) والثانية في نسبة عدد الصفقات التي بلغت (24%) في حين جاءت الاردن بالمرتبة الرابعة وتونس الخامسة من حيث عدد الصفقات وبنسب بلغت (11%)، (4%) على التوالي، ونتج

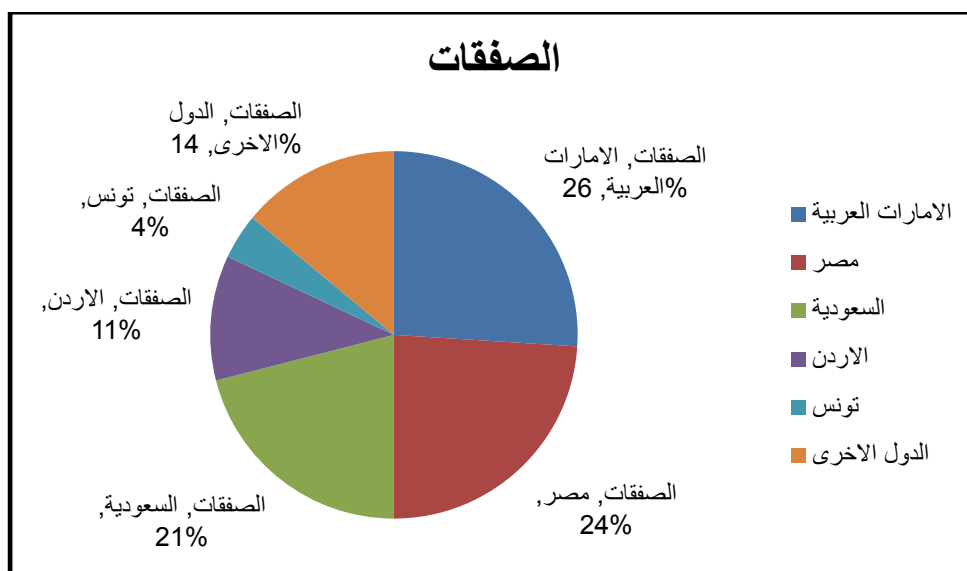
ذلك عن عدة اسباب منها سهولة ممارسة الاعمال وتشريعات الحكومة بفتح المجال للأجانب لامتلاك الشركات والعمل على تعزيز بيئة ريادة الاعمال (ابو الفتوح عماد، 2021).

الشكل (2) صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد في الدول العربية لعام 2019 (%)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2019,P.20-21.

الشكل (3) صفقات التكنولوجيا المالية حسب البلد في الدول العربية لعام 2021 (%)



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا (MAGNiTT& Abu Dhabi Global Market, 2021)

2- مؤشرات استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية: هناك العديد من المؤشرات التي تدل على استخدام التكنولوجيا سننتاول البعض منها وكما يأتي:-

١- عدد الشركات المختصة بالتكنولوجيا المالية وتوزيعها الجغرافي:

لقد ادى التوسع في اسواق التكنولوجيا المالية وزيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع في الدول العربية الى زياده عدد الشركات الناشئة العاملة في هذا المجال والتي تسعى الى احداث ثوره في مجال التمويل وكيفية استخدام الافراد والشركات لا موالهم وادارتها، وذلك بمعالجة المشكلات والاحتياجات المالية باستخدام حلول مبتكرة (بلفاضي شيماء، 2021، 38).

ويمكن متابعة التطور في عدد هذه الشركات من خلال الجدول (2)، اذ يتبين ان عدد هذه الشركات قد ارتفع من (54) شركة في عام 2010 لتصبح (408) شركة ناشئة في الدول العربية خلال عام 2021، وتحل كل من الامارات ومصر والسعودية المراتب الاولى في عدد الشركات، حيث تعد الامارات موطناً لنحو ثلث شركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الشرق الاوسط وفقاً لتقرير وكالة بلوم بيرغ الاقتصادية الأمريكية، وقد ايد ذلك تقرير لشركة موردر لأبحاث السوق الذي يشير الى وجود (144) شركة متخصصة بالتكنولوجيا المالية في الامارات، بحلول عام 2022 وهذا ناتج عن امتلاكها لبيئة حاضنة لتطوير قطاعات (Fintech) (الحداد سلمى، 2022).

في حين تعد مصر من بين اربعة من اكبر الدول الأفريقية والثانية على مستوى الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية من حيث عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والقطاعات المغذية له، اذ ارتفع عدد شركاتها من شركتين في عام 2014 لتصل الى (112) شركة في عام 2021 (مصر، البنك المركزي، 2022، 22).

اما السعودية فقد ازداد عدد شركات التقنية المالية من (10) شركات في عام 2018 لتصل الى (82) شركة وينسبه نمو بلغت نحو (35%) عن عام 2020 والتي كانت تبلغ (60) شركة (السعودية، البنك المركزي، مصدر سابق).

جدول (2) التطور في عدد شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية خلال المدة (2010 - 2021)

السنوات	عدد الشركات	النمو السنوي %
2010	54	—
2011	62	12.9
2012	82	32.2
2013	109	32.9
2014	147	34.8
2015	172	17.0
2016	215	25
2017	272	27.1
2018	341	25.4
2019	371	8.8
2020	383	3.2
2021	408 (*)	6.5

المصدر: محمد امين زاويخ، محمد يونس، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة دفاثر البحوث العلمية، المجلد (10)، عدد (1)، 2022، ص 753.
(*) عدد الشركات تم اخذها من تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، 2022، ص 189.

لقد انتشرت الشركات الناشئة والتي تخصصت في مجال التكنولوجيا المالية في أكثر من اثني عشر دولة عربية، وكما أسلفنا سابقاً كانت معظمها في دولة الإمارات العربية المتحدة ومصر والسعودية ولبنان والأردن وسنتناول أهم هذه الشركات وكما يأتي:

1- شركة فوري: تأسست هذه الشركة عام 2008 في دولة مصر من قبل شركة راية القابضة وصندوق الدعم التكنولوجي والبنك العربي الأفريقي وبنك الإسكندرية، كما إن هذه الشركة بدأت عملها من خلال توفير خمسة الاف نقطة خدمة وتوسعت بعد ذلك بشكل سريع لتقدم (65 الف نقطة خدمة) منتشرة في أكثر من (300) مدينة حتى وصلت الى (15 مليون عميل) ومن الخدمات التي قدمتها إدارة النقد والهاتف المحمول وخدمات الدفع الفني.

2- شركات مدفوعات: تأسست شركة مدفوعات عام 2011 في الأردن من قبل شركة أوبيس بوسطة إجراء عقد تم توقيعه لإنشاء موقع فواتيركم الالكتروني للدفع فواتير الكهرباء، فضلاً عن إنشاء بوابة متخصصة لتقديم خدمة الدفع. لقد عملت هذه الشركة مع أكثر من خمسين شركة لتصدير الفواتير وتم ربط نظامها بمجموعة من البنوك الاردنية، إذ قامت الشركة في عام 2016 معالجة (4000) عملية دفع فواتير يومية لتصبح بذلك قيمة الفواتير المدفوعة عن طريقها أكثر (100) مليون دولار أمريكي.

3- شركة الدفع المثالي: هذه الشركة قامت بإبرام عقد شراكة بين (pay ments و Ideal) وبين أكبر شركة تأمين في العراق (شركة الخدمات المالية البلجيكية) تخصصت هذه الشركة في تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف النقال من خلال انشاء تطبيق محفظة الطيف الالكتروني، إذ سعت هذه الشركة الى تطوير عملها لزيادة عملائها الذين لا يملكون حساباً مصرفياً عن طريق توفير حلول تتيح للعملاء استقبال رواتبهم عبر ذلك التطبيق، فضلاً عن ارسال واستلام الاموال في أي وقت بالإضافة الى خدمات الدفع الفوري (حارث ابراهيمي، 2019، 10-9).

4- شركة (pay Tabs): لقد تأسست هذه الشركة في دولة البحرين عام 2014 وتعمل على تقديم الحلول الالكترونية في معالجة المدفوعات الالكترونية، بمعنى إن هذه الشركات هي عبارة عن بوابة دفع يمكن من خلالها القيام بأعمال تجارية خاصة بالتجار، إذ إنه تمكن التجار من الإيداع السريع في حساباتهم، فضلاً عن إنها تمتلك ميزه مهمه وهي قبول (168) عملة ولقد حصلت على افضل بوابة دفع وبلغ حجم تعاملاتها في عام 2014 (20) مليون دولار.

5- شركة (Liwwa): تعتبر هذه الشركة كمنصة لا قراض بين النظراء وتأسست في دولة الأردن عام 2013. إذ إن الشركة تقوم بتقديم تمويل بسيط للمؤسسات والمتوسطة والصغيرة خلال سوق الاقراض الرقمي، إذ إنها تعمل على الربط بين الشركات التي تحتاج الى رأسمال مع المقرضين، وتعد هذه الشركة المنصة المهمة جداً في العالم والسبب كونها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

6- شركة (Aqeed Tech Nology): إن هذه الشركة متخصصة في تكنولوجيا التأمين سواء للمؤسسات أو الأفراد وتأسست عام 2017 في دولة الإمارات العربية المتحدة وبلغ حجم معاملاتها أكثر من (18) مليون دولار في مطلع العام 2018 (بن فضة ويسام وآخرون، 2020، 122).

7- شركة (كاش يو): تعد هذه الشركة كشركة متخصصة في خدمات الدفع الالكتروني عبر الشبكة الدولية (الانترنت) تأسست في عام 2002 كما إنها تعد من أكبر الشركات تخصصاً في منطقة الشرق الأوسط، إذ إنها تزود أكثر من (2.3) مليون مستخدم آنذاك لخدماتها المتضمنة حلول الدفع السهلة لتسوق عبر الانترنت وبلغ عدد نقاط بيعها (75) ألف نقطة ويتم من خلالها التسوق عبر تعبئة بطاقات شحن الرصيد لشراء المنتجات من المواقع المختلفة للبيع حلول العالم.

8- شركة (Beam Wallt): لقد تأسست هذه الشركة عام 2012 وكان المقر الرئيسي لها في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم هذه الشركة بتزويد العملاء بتجربة جديدة وهي التسوق الحالي من الأوراق النقدية عن طريق ربط حسابات العملاء المصرفية والبطاقات الائتمانية العائدة لهم بتطبيقاتها الخاص ويتم التعامل فيها عبر الهاتف النقال والحساب الالكتروني للعميل، وبلغ عدد المشتركين (350) ألف عميل و(3000) متجر في داخل دولة الإمارات وقامت هذه الشركة بتوقيع عقد مع شركة ماستر كارد في أواخر عام 2014 لتوسيع قاعدة استخدامها.

9- شركة (بيت أوازييس): تعد هذه الشركة اول شركة ناشئة في دول منطقة التعاون الخليجي وتقوم بتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، إن هذه الشركة تتيح للأفراد شراء عملة البتكوين وإرسالها الأنحاء العالم حتى في حالة عدم امتلاك الفرد أي حساب مصرفي وتمتاز بسرعة الإرسال حتى إن تلك السرعة تماثل سرعة البريد الالكتروني واعتمدت هذه الشركة على تقنية التوقيع الرقمي لغرض تقديم خدمات أمنية على مستوى عالي مما يكفل المحافظة على ثقة العملاء من التعامل معها.

10- (منصة زومال): تأسست هذه المنصة في دولة لبنان عام 2012 من قبل مجموعة من المساهمين العرب الذين يهتمون بتشجيع المشاريع والافكار العربية عن طريق توفير القروض اللازمة لها وتقوم المنصة على تقديم القروض والدعم للأفكار الجديدة لا خراجها الى حيز التنفيذ، إن هذه المنصة استطاعت تحول أكثر من (3) مليون دولار أمريكي الى أكثر من (140) مشروعاً (بن فضاء ويسام، مصدر سابق).

ب: مؤشر التقنيات المالية الحديثة (العام) في بعض البلدان العربية: ان هذا المؤشر يهدف إلى بيان الجهود التي بذلتها الدول العربية في تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة، ويسهم في بلورة رؤيه لهذه الصناعة وكيفية دعم البيئة الحاضنة لها من خلال إلقاء الضوء على التحديات التي تواجه تطوير هذه الصناعة في الدول العربية والاستفادة من الفرص والممكنات المتاحة لها، مما يساعد في رسم سياسات وطنية ملائمة تعمل على الارتقاء بفرص نمو التقنيات المالية وتوظيفها وتحسين بيئة الخدمات المالية الرقمية. ويتكون هذا المؤشر من ست محاور رئيسه تمثل إبعاد البيئة الداعم للتقنيات المالية الحديثة وتتضمن (السياسات والتشريعات، جانب الطلب، توفر التمويل، البنية التحتية المالية، تنمية المواهب لدعم الابتكار، والتعاون والشركات)، ويعد المؤشر الاول من نوعه على مستوى الأبعاد التي يتناولها ومجالات تدخل الدول العربية في رسم سياساتها، كما أنه أداة فعالة لتحديد المجالات التي تعاني من الضعف وتحتاج لبذل المزيد من الجهود لرفع مستوى إنجازها. كما أنه يلقي الضوء على تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في هذه الدول خلال المدة (٢٠١٨-٢٠٢٠) من خلال استبيان تم إعداده لهذا الغرض ن قبل صندوق النقد العربي.

جدول (2) المؤشر العام والمؤشرات الرئيسية الستة

الدولة	السياسات والتشريعات %	جانب الطلب %	توفر التمويل %	تنمية المواهب %	البنى التحتية المالية %	التعاون والشركات %	المؤشر العام %
الأردن	0.55	0.34	0.07	0.17	0.39	0.11	0.31
لبنان	0.31	0.35	0.31	0.67	0.47	0.34	0.41
المغرب	0.10	0.53	0.00	0.74	0.48	0.31	0.33
تونس	0.71	0.47	0.31	0.71	0.51	0.54	0.60
البحرين	0.758	0.631	0.246	0.658	0.739	0.678	0.640
الكويت	0.591	0.227	0.103	0.417	0.338	0.375	0.369
فلسطين	0.505	0.474	0.100	0.629	0.336	0.366	0.410
مصر	0.60	0.70	0.14	0.90	0.31	0.63	0.52
السعودية	0.73	0.70	0.32	0.80	0.64	0.70	0.65
قطر	0.51	0.39	0.20	0.37	0.34	0.63	0.35
سلطنة عمان	0.44	0.41	0.04	0.08	0.44	0.33	0.31
الإمارات	0.75	0.81	0.50	0.81	0.73	0.91	0.75
السودان	0.065	0.172	0.00	0.208	0.109	0.00	0.091
العراق	0.22	0.27	0.0	0.0	0.24	0.0	0.14
اليمن	0.239	0.096	0.00	0.292	0.232	0.267	0.195
المتوسط	0.44	0.44	0.18	0.50	0.39	0.49	0.43

المصدر: نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (Finx Ar) (المنهجية والنتائج)، صندوق النقد العربي، ٢٠٢١، ص ٦.

ومن خلال الجدول (2) نلاحظ إن متوسط قيمة المؤشر العام قد بلغت (0.43) مصحوباً بمؤشري تنمية المواهب ومؤشر التعاون والشركات إذ جاءا بنسب بلغت (0.50%) و (0.49%) على التوالي، في حين أبرزت النتائج الحاجة الملحة لإعطاء المزيد من الاهتمام بمحور توفير التمويل الذي سجل نسبة قدرها (0.19%) ومحور البنية التحتية المالية الذي بلغت نسبته (0.39%) الذي يحتاج المزيد من الاهتمام.

أما فيما يخص ترتيب الدول العربية في هذا المؤشر فيمكن من خلال تتبع بيانات الجدول المذكور يلاحظ حصول دولة الامارات على المرتبة الأولى على مستوى الدول العربية في المؤشر العام بنسبة بلغت (0.75%)، ويعود الفضل في ذلك الى الجهود المتعددة في دعم وتعزيز مجالات الأنشطة التقنية المالية الحديثة، فضلاً عن إطلاق العديد من المبادرات المختلفة التي دعمت تفعيل إحدى التقنيات المالية وتوفير متطلبات تؤدي الى تحسين درجة التحول المالي الرقمي كذلك دور تعزيز التوعية والتثقيف المالي وتوفير التمويل الملائم لدعم الابتكار سواء على مستوى الدولة أو الاطراف ذات العلاقة، كما نلاحظ إن المملكة العربية السعودية جاءت في المرتبة الثانية بعد دولة الامارات العربية المتحدة، إذ سجل المؤشر العام فيها (0.65%)، إن المملكة العربية السعودية قد استفادت من استحوادها على المركز الثاني على مستوى المؤشرات الرئيسية لمحوري تنمية المواهب والسياسات والتشريعات، كان ذلك نتيجةً للمبادرات والسياسات المختلفة التي ترعاها السلطة في توفير المساعدة للمراكز التقنية لدعم الحلول المالية الرقمية، كذلك دور التثقيف المالي ودعم البرامج التي من شأنها أن تساهم في نشر التوعية، كما إن تسهيل وصول المشروعات المتوسطة والصغيرة للتمويل كان سبباً مهماً لارتفاع نسبة المؤشر العام في حين حلت البحرين بالمرتبة الثالثة على مستوى الدول العربية قيد الدراسة في المؤشرات الرئيسية

وينسبة بلغت (0.64%) وهذا ناتج عن استحوادها على المركز الأول في محوري السياسات والتشريعات ومحور تنمية المواهب والتعاون والشركات مما يدل على نجاحها في إنتاج سياسات الشاملة لبناء بيئة داعمة لتطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة على المستوى الوطني، فضلاً عن خلق بنية تحتية وبنى تشريعية وتنظيمية شاملة لمختلف تلك الأنشطة.

ويأتي في المراتب المتأخرة في المؤشر العام للتقنيات المالية الحديثة كل من اليمن والعراق والسودان وينسبة بلغت (0.195%)، (0.142%)، (0.091%) على التوالي وقد نتج ذلك عن ضعف في أداء العديد من محاور هذا المؤشر وخاصة المتعلقة بجانب توفر التمويل وتنمية المواهب والتعاون والشركات وضعف البنية التحتية المالية، حيث حصلت هذه الدول على نسب ضعيفة في هذه المحاور مقارنة ببقية الدول العربية المشاركة في تطبيق هذا المؤشر، وبالرغم من هذا التفاوت الكبير في نسب المؤشر العام ما بين الدول العربية المذكورة، إلا انه يلاحظ إن هناك جهود كبير تبذل من قبلها لتعزيز محاور المؤشر العام ابتداءً من السياسات والتشريعات ومروراً بمحور جانب الطلب ومحور توفير التمويل وتنمية المواهب والبنى التحتية المالية وانتهاءً بمحور التعاون والشركات، إن هذه الجهود التي تبذلها الدول بمختلف سلطاتها وسياساتها ما هو الا دليل لسعيها في تطوير واقع التكنولوجيا المالية فيها.

٣- تقنيات التكنولوجيا المالية المستخدمة في الدول العربية

في أعقاب التغيرات السريعة الجارية في القطاع المالي العالمي ونشوء ابتكارات ماله جديدة، وإدراكاً من الدول العربية لأهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة في القطاع المالي والمصرفية، فقد تزايد الاهتمام باستخدام هذه التقنيات في الدول العربية، خصوصاً مع النمو الكبير الذي شهدته هذه التقنيات والخدمات المرتبطة بها، وفي هذا الصدد نجد ان معظم تقنيات التكنولوجيا المالية الحديثة في الدول العربية قد تخصصت في مجال الدفع والتحويلات، فمثلاً نجد ان (85%) من شركات التكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة تعمل في مجال المدفوعات وتحويلات المهاجرين الذين يمثلون أكثر من (90%) من سكان الإمارات وقد بلغت نحو (44.5) مليون دولار في الامارات العربية المتحدة، وان حوالي (75%) من اجمالي التحويلات يتم تحويلها عبر شركات تحويل الأموال المختلفة، والربع الباقي يتم تحويله عن طريق البنوك.

وفي استبيان قام به صندوق النقد العربي عام 2019 تضمن اربعة عشر دولة عربية للكشف عن التقنيات المستخدمة من قبل هذه الدول تبين من خلاله ان معظم الدول العربية لديها ثلاث تقنيات رقمية، وإن أكثر هذه التقنيات شيوعاً هي (الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية) وكان الاهتمام بهذه التقنيات مترام مع الجهود التي تبذلها المصارف في تغيير البنية التحتية لمواكبة التطور في التقنيات المالية، وكذلك لقدرة الحوسبة السحابية على توفير الأدوات التي تحتاجها الشركات من أجل تطوير تطبيقات مالية وتقديم حلول جديدة بالسرعة الممكنة. كما تبين من خلال الاستبيان وجود (12) دولة عربية تستخدم تقنية مالية واحدة على الأقل، أما نموذج نقل الاصول المالية الذي يتضمن (العملات المشفرة والعملات الرقمية) فيعد من التقنيات الجديدة التي لم يتم تطبيقها في اغلب الدول العربية (لطرش ذهبية، حراء سمية، 2020، 100)، كما تبين من خلال الاستبيان أن هناك دولاً لم تطبق أي تقنية رقمية مثل دولتي (فلسطين وليبيا)، وتعد دولة البحرين الدولة الوحيدة التي ثبتت خمس تقنيات من بين التقنيات الستة المدرجة في الشكل (3). كما يتضح من هذا الشكل أيضاً قيام (10) دول عربية بتطبيق المحافظ الرقمية و (9) دول طبقت الحوسبة السحابية، أما تقنية التمويل الجماعي لم تطبق إلا في (4) دول، في حين طبقت ثلاثة دول نموذج الاصول المالية (سلسلة البلوك تشين)، ودولتان فقط طبقت العملات الرقمية ودولة واحدة فقط طبقت العملات المشفرة، وإن دولة الامارات العربية المتحدة تستخدم أربعة من أصل

سنة تقنيات باستثناء العملات المشفرة والعملات الرقمية، ولم تطبق كل من (مصر وتونس ولبنان) إلا تقنية واحدة فقط.

الشكل (3) التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية 2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، 2019.

ويلاحظ تطور استخدام التقنيات التكنولوجية المالية في البلدان العربية نتيجة للتدابير الحكومية المختلفة التي اتخذتها الدول العربية، والتي ارتبطت بتقديم دعم تمويلي ووضع إطار تنظيمي وقانوني جاذب للمشروعات وحاضنات الأعمال والمستثمرين الأجانب، فضلاً عن العمل على تطوير المدفوعات عبر الهاتف المحمول والانتشار الواسع لاستخدام الهاتف النقال، إذ قدر معدل استخدام الهاتف المحمول (100%) في إجمالي الدول العربية لعام 2017 وبلغ معدل استخدام الهاتف الذكي (60%)، والتوسع في استخدام وانتشار الانترنت في خدمات الدفع الالكتروني، إذ ارتفع معدل انتشار الانترنت الى (94%) في الإمارات، كما طبقت بعض الدول كالإمارات والبحرين والسعودية والكويت تقنية (G5) (طرش ذهبية، مصدر سابق، 101).

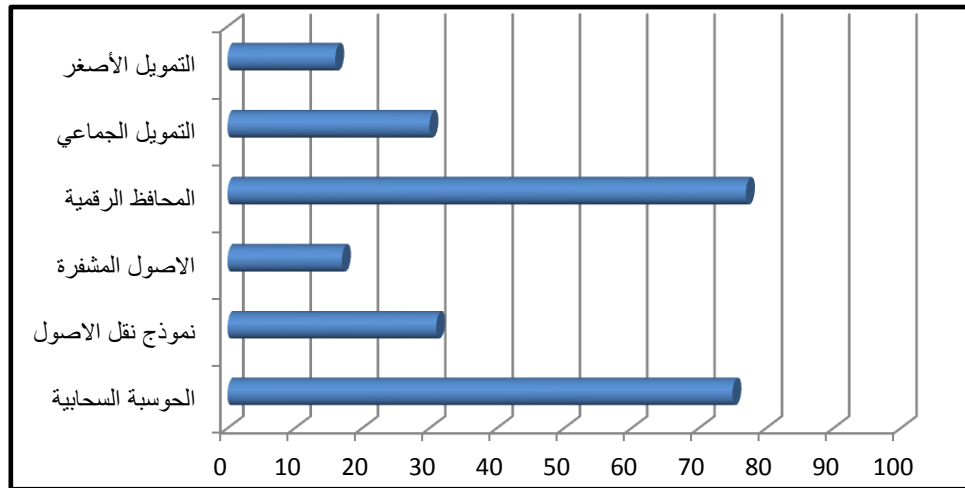
وفي السياق ذاته قام صندوق النقد العربي بإصدار مجموعة من المبادئ والارشادات التي تم التوافق عليها من قبل الدول العربية في عام 2019، لتكون ركائز أساسية لتعزيز قدرات الدول العربية في مجال التقنيات المالية الحديثة وتساعد تلك الدول على بناء بيئة داعمة لتلك التقنيات من خلال مجموعة من السياسات التي تتضمن بناء استراتيجيات وطنية للتقنيات المالية وتعزيز الاطار التشريعي والرقابي بما لا يقيد الابتكارات المالية، فضلاً عن تحفيز الحوكمة والتعاون والشراكة سواء على مستوى المؤسسات المالية ومقدمي الحلول والخدمات من شركات التقنيات المالية أو على مستوى البنوك المركزية والحكومات، إضافة الى توفير رأس المال والمتطلبات التي تحتاج إليها التنمية الخاصة بجانب الطلب على منتجات التقنيات المالية الحديثة إضافة الى تنمية قدرات التأهيل والتدريب.

وفي عام 2020 وجد إن قطاع خدمات الدفع الالكتروني والتحويلات كان في مقدمة القطاعات التي عملت بها شركات التكنولوجيا المالية في كل الدول العربية، وجاء بعدها التمويل الجماعي الذي انتشر في (5) دول من أصل (12) دولة شملها التقرير الذي اعده صندوق النقد العربي هي الامارات والبحرين والسعودية وتونس ولبنان،

في حين انتشرت شركات التقنيات المالية العاملة في قطاع التأمين في كل من السعودية والبحرين والكويت ولبنان، ثم مجال المحافظ الالكترونية الذي انتشر في ثلاث دول عربية هي الامارات وتونس وسلطنة عمان (صندوق النقد العربي، 2021، 12).

اما تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام (2022) فقد أشار إلى أن الدول العربية قد تقدمت في مجال تقنيات المالية الحديثة ، وخاصة بعد جائحة (كوفيد - ١٩)، إذ سارعت في التحول الرقمي إسوّة بما يتم في دول العالم. ووفقاً لنتائج الاستبيان الذي أجراه صندوق النقد العربي في عام ٢٠٢٢ والشكل (٤) اتضح ان الحوسبة السحابية والمحافظ الرقمية من التقنيات الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدول العربية وذلك للزيادة الطلب على هذه الخدمات، فضلاً عن وجود تشريعات تنظم عملها، أما التمويل الأصغر والاصول، فقد لوحظ استخدامها بصورة محدودة في الدول المشاركة في الاستبيان مقارنة ببقية التقنيات، حيث تم استخدامها في دولتين من أصل (12) دولة وذلك بسبب المخاطر المصاحبة لهذا النوع من التقنيات والحاجة لوجود أنظمة تشريعية تنظم عملها (صندوق النقد العربي، 2012، 189).

الشكل (3) التقنيات التكنولوجية المالية الحديثة المستخدمة في الدول العربية 2021



المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى: صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، 2022.

٤- دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية والتحديات التي تواجهها:

- ١- دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية: إن لاستخدام هذه التكنولوجيا ميزات عديدة وكبيرة يمكن أن تحفز الافراد والشركات على استخدامها يمكن تناولها وكما يأتي:
- انتشار الاقضاء المالي بشكل كبير الذي يعود إلى ارتفاع تكلفة الحصول على الخدمات المالية، مما دفع الافراد إلى البحث عن بدائل للخدمات التقليدية والتوجه نحو خدمات التكنولوجيا المالية لتسوية دفعاتهم وتحصيلاتهم، وقد ساهم انتشار الهواتف الذكية في التوجه نحو المدفوعات الرقمية في الدول العربية.
- إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة: ان نقص حجم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي لا يتعدى نسبة (8%) من اجمالي حجم القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الوطن العربي، وصعوبة ولوجها للأسواق المالية لتعبئة مصادر التمويل الضرورية لنشاطها، مما شجع على لتوجه إلى شركات التكنولوجيا المالية للحصول على التمويل.

- التجارة عبر الحدود وتحويلات العاملين في الخارج: تسهم التكنولوجيا المالية والحلول المالية المبتكرة والمرتبطة بالعملة الافتراضية ودفاتر الحسابات الرقمية في توفير آليات للمدفوعات عابرة الحدود والتي تنسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية مقارنة بالبنوك التقليدية أو شركات تحويل الأموال التي تعتمد على المراسلات المصرفية.
- إتاحة منتجات وخدمات جديدة مصممة لتلبية حاجات العملاء المتجددة، فضلاً عن إنها تمنح العملاء ميزة مهمة وهي الانخفاض في التكاليف والاختصار في الزمن.
- إتاحة فرص الدفع الفوري التي تمنح العملاء المزيد من خيارات الدفع، فضلاً عن استخدام المنصات الرقمية في تحصيل الإيرادات مع تيسر الخدمات وتسهيل فرص الحصول على تمويل الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الذين يعانون من نقص الخدمات المالية.
- إن التكنولوجيا المالية التي تستخدمها البنوك تسهم في رفع الكفاءة وتعظيم إدارة المخاطر وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد، فضلاً عن تحقيق أعلى نمو واحتواء عدد كبير من الأفراد.
- لقد أظهرت التجارب والاحتياجات الأهمية البالغة للخدمات المالية الاللكترونية، وكانت تجربة جائحة كورونا خير دليل على ذلك، فقد أظهر ارتفاع الطلب على تلك الخدمات وانجاز المعاملات عن بعد أهمية هذه الخدمات ودورها في تخطي الأزمة (حرفوش سعيدة، وآخرون، 2019، 739).
- ب- التحديات التي تواجه استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية: تواجه الدول العربية في استخدام التكنولوجيا المالية العديد من المعوقات التي تشكل تحدي يواجه استخدام هذه التقنيات ولعل أبرز هذه التحديات ما يأتي (بنية خيرية وآخرون، 2018، 51-53):
- الضعف الذي يواجه بيئة الاعمال بشكل عام، ففي نهاية عام 2016 لم تكن هناك سوى دولة الامارات العربية المتحدة على مستوى الوطن العربي في الربع الأول ضمن مؤشر ممارسة الاعمال الذي يعده البنك الدولي.
- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصادات المتقدمة، ومن الامثلة على ذلك ان قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الاموال المخاطرة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في حالة من الركود كانت حوالي مليار دولار وخاصة عند انخفاض اسعار النفط، وتركز هذه الاستثمارات ولا تزال في دولة الامارات العربية المتحدة.
- عدم اليقين القانوني: بسبب وجود فجوات تنظيمية تعيق نمو هذا القطاع، بالرغم من ان العمل جاري لتطوير أطر تنظيمية للخدمات المالية الرقمية، والعمل على وضع العديد من القوانين التي تخص اصدار النقود الاللكترونية في معظم البلدان، الا ان التقدم كان محدوداً في وضع هذه القواعد التنظيمية ومن الامثلة على ذلك عدم وجود قواعد تنظيمية للنقود الاللكترونية المحمولة الا في عدد محدود من الدول (مصر والمغرب وتونس)، وكذلك لا توجد في كثير من البلدان ايضاً اطر لحماية المستهلك في هذا المجال. وفي جانب الخدمات المالية يلاحظ عدم وجود قوانين لخصوصية البيانات، كما لا توجد قواعد تنظيمية احترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية.
- ان الدعم المؤسسي الاوسع لا يزال محدوداً، حيث قام عدد محدود من البلدان بأ إنشاء حاضنات ومجلات مثل مصر ولبنان والامارات العربية المتحدة لزيادة انشاء شركات ناشئة أو انشاء مختبرات تنظيمية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.
- انعدام الثقة وتدني مستويات الوعي المالي يشكل قيوداً رئيسية امام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما يتطلب كفاءة في الدفع وتوافر الثقة للتقليل من عدم اليقين وتكاليف المعاملات.

- مشكلة المخاطر الالكترونية، فالهجمات الرقمية تؤدي الى اضطرابات بالتشغيل مما يؤدي الى تكبد خسائر مالية والاضرار بالسرعة والمخاطر النظامية التي قد تصبح من القيود المعوقة مالم يتم العمل على تقوية الاطر الامنية للمعلوماتية.
- التحديات التي تواجه رواد الاعمال والمتمثلة بضعف القدرة التنافسية وانعدام نموذج اعمال قائم على الاسس التقليدية مما يؤدي الى غياب ثقة العملاء وافتقارهم للمعرفة بخصوص الشركات الناشئة.
- تدني جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة، فقد وصلت خدمة الانترنت الى جميع البلدان العربية لكن معدل تغلغلها لايزال منخفضاً في العديد من الدول، كما ان خدمة الانترنت عالية السرعة تكون مكلفة، واكثر الدول التي تحقق مستويات عالية من التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات خدمة الانترنت والهواتف المحمولة اعلى من غيرها من الدول العربية، وكان معدل انتشار خدمة الانترنت في البلدان العربية عام 2018 ما يقارب (21%)، كما ان جودة خدمة الانترنت في البلدان العربية متفاوتة من دولة الى اخرى مما ادى الى اختلاف في سرعة انتشار التكنولوجيا المالية في بعض الدول.
- القوانين المفروضة على التكنولوجيا المالية في البلدان العربية تساهم في عرقلة تطور هذا المجال، على الرغم من تحسين بعض الدول لأطرها القانونية لاستخدام التكنولوجيا المالية كالأمارات، الا انه بعض الدول غائبة تماماً نظراً لانعدام رغبة الحكومات في تطوير هذا المجال.
- وعلى الرغم من هذه التحديات والصعوبات التي تتعرض لها التكنولوجيا المالية فقد عملت بعض الحكومات بتوفير الدعم المالي وغير المالي لمحاولة فتح واستغلال فرص وامكانيات نمو الشركات المتخصصة في مجال التكنولوجيا المالية من خلال تسخير الصناديق المفتوحة وحاضنات الاعمال الحكومية.

الاستنتاجات:

- 1- أن التكنولوجيا المالية من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام العديد من دول العالم ومنها العربية وذلك لكونها تقدم فرص هائلة لتطوير الخدمات المالية وتحديث وتطوير الخدمات التقليدي من خلال مجموعهم من الابتكارات والاختراعات التي تسهل الوصول إلى الخدمات المالية بأقل كلفة وأقل وقت ممكن. .
- 2- الضعف الواضح بتبني الابتكارات و محدودية استخدام التقنيات المالية الحديثة أدى الى حرمان المجتمعات العربية من الوصول الى الخدمات المالية المتطورة واستخدامها.
- 3- ان بعض الدول العربية قد قطعت شوطاً كبيراً في تبني التكنولوجيا المالية ومنها الإمارات والسعودية ومصر وذلك لتبنيها سياسات تحفيزية بهذا الخصوص في حين لازال كل من العراق واليمن والسودان من الدول المتأخرة في هذا المجال بسبب عدم توفر التمويل وضعف البنية التحتية وضعف التعاون والشركات.
- 4- وجود العديد من التحديات التي تؤدي إلى محدودية استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية ومنها انخفاض الدعم المؤسسي والمخاطر الالكترونية ضعف قدره التنافسيه في بيئة الأعمال وانخفاض جودة الإنترنت... الخ

التوصيات:

- 1- إن التكنولوجيا المالية بصورة عامة تتأثر بعوامل عديدة التي لابد من مراعاتها والسعي الى تطويرها للارتقاء بتلك التكنولوجيا منها
 - تطوير الآليات التي تمكن الافراد من الوصول الى الخدمات المالية.
 - رفع مستوى التثقيف المالي بين افراد المجتمع وبشكل يتناسب مع تقدم التكنولوجيا المالية.
- 2- العمل على تعزيز الشراكات والتعاون بين الدول العربية ودعمها مالياً وتشريعياً لتكون منطلقاً لتطوير التكنولوجيا المالية.
- 3- دعم الشركات الناشئة والمتطورة على حدٍ سواء وتوفير بيئة ملائمة لها للمساهمة في تطوير التكنولوجيا المالية وزيادة حجم الاستثمارات الموجه نحو قطاع التكنولوجيا المالية .
- 4- العمل على تنمية وتشجيع المواهب من خلال إنشاء مبادرات دولية كأن تكون مسابقات وفعاليات للتسارع التقني سواءً على مستوى الدولة الواحدة أو ما بين الجامعات المنتشرة في الدول العربية من أجل خلق وتوليد ابتكارات مالية جديدة.

المصادر

- 1- براهيم بن حراث حياة ، وآخرون، الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بين دوافع الإنشاء وعوائق الاستدامة)، المجلة العلمية للأكاديمية العربية المحكمة، الدنمارك ، العدد 12، المجلد 23، 2019.
- 2- بلعابد صليحة، باري امينة، تحديات ومخاطر استخدام الادارة التكنولوجية في المؤسسات المالية الناشئة، وقائع المؤتمر العلمي "استخدامات التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة، الجزء الاول، اصدار المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية، برلين، المانيا، 2022،
- 3- بلقاضي شيماء، دور التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في الموقع من كفاءة القطاع المصرفي الجزائري محاكاة تجارب دولية عربية، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية ولوم التيسير، 2021.
- 4- البنك السعودي، التقرير السنوي لفننك السعودية، 2021.
- 5- البنك المركزي المصري، تقرير التكنولوجيا المالية، مصر، 2022 .
- 6- خيرية بنية، ابتسام عليوش قريوع، تكنولوجيا المعلومات ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية الاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018.
- 7- ذهبية لطرش، سمية حراء، واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، مجلد 0.5، العدد 0.2، 2020.
- 8- زبير عياش، فطيمة الزهراء فنازي، دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في البنوك الإسلامية العربية، تطبيقات البلوتكشن نموذجاً، جامعة الشهيد حمة كفريا الواي، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (05)، العدد (01)، 2021.
- 9- الزهاوي زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي الواقع الآفاق، مجلة الأجهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2018.
- 10- سعيدة حرفوش، التكنولوجيا صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة افاق علمية، مجلد 11، العدد 03، 2019.
- 11- سلمى حداد، قطاع ناشئ بالشرق الاوسط مركز دول الخليج، 2022، متاح على الرابط <https://alkhaleejonline.net/>
- 12- سوزانا المساح، التكنولوجيا المالية الفرص والتحديات أمام القطاع الخاص في مصر، مجلس رؤى على طريق التنمية، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، جمهورية مصر، 2021 .
- 13- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي العربي، 2019.
- 14- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2012 .
- 15- صندوق النقد العربي، تقرير الاصدار الاول لمركز البيانات الرقابية الاختبارية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، 2021.
- 16- عبد الوهاب صخري، سمية بن علي، تحليل واقع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا قراءة للتحديات والامكانات، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد 6، العدد 1، 2021.

- 17- عماد أبو الفتوح، عام الاستثمارات الضخمة، كيف حصدت الشركات العربية الناشئة على أكثر من ملياري دولار خلال عام 2021، متاح على الرابط <https://www.aljazeera.net/midan/miscellaneous/entrepreneurship/2021>
- 18- محمد امين زاويخ، محمد يونس، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي - تجربة المملكة العربية السعودية، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، عدد 1، 2022 .
- 19- مصطفى سلام عبد الرضا وآخرون ، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز استراتيجية الشمول المالي، مجلة وارث للبحوث العلمية ، 2020 .
- 20- نفيسة الخير، صندوق النقد العربي، التقنيات المالية الحديثة، 2020.
- 21- نوران يوسف، مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية (Finx Ar) (المنهجية والنتائج)، صندوق النقد العربي، 2021.
- 22- وزارة الاقتصاد الاماراتية، الاستثمار في التكنولوجيا المالية في دولة الامارات العربية المتحدة، متاح على الرابط <https://www.moec.gov.ae/-/fintech>
- 23- ويسام بن فضة، حكيم بن حسان، واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 3، مجلد 4، 2020.